العرب
الأربعاء 2020/04/01
السنة 42 العدد 11664

تركيا تشهر سلاح المياه ضد أكراد سوريا مع تفشي كورونا

أنقرة تستغل انشغال العالم بالوباء لجعل المناطق الكردية غير قابلة للحياة

استخدام تركيا لسلاح المياه في استهداف خصومها ليس بالجديد، ولكن هذه المرة يأتي في توقيت حرج لجهة تفشي فايروس كورونا حيث عمدت أنقرة والميليشيات الموالية لها إلى قطع المياه عن مئات الآلاف من الأشخاص في مناطق السيطرة الكردية في شمال سوريا.

عيون حائرة

دمشق – لا تعدم تركيا وسيلة لاستهداف أكراد سوريا في محاولة منها للحيلولة دون قيام إقليم حكم ذاتي خاص بهم شمال شرق البلاد، ومن بين الإجراءات التي اتخذتها قطع المياه على أكثر من نصف مليون ساكن يعيشون في محافظة الحسكة وريفها، في وقت يواجه هؤلاء شبح تفشي فايروس كورونا المستجد.

واستخدمت تركيا في السنوات الماضية سلاح المياه للضغط على الأكراد والدول المجاورة من خلال إقامة سدود على ضفتي نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من أراضيها ويشكلان شريانا حياة بالنسبة للملايين من البشر في المنطقة. وحرصت تركيا من خلال العملية العسكرية التي أطلقتها في أكتوبر الماضي بشمال شرق سوريا ضد وحدات حماية الشعب الكردي على وضع يدها على إحدى أهم محطات المياه "علوك" خلال تمدد قواتها على طول الشريط الحدودي الرابط بين رأس العين (سريه كانييه) من محافظة الحسكة وتل أبيض التابعة إداريا لمحافظة الرقة.

> تركيا تتعمد، منذ فبراير، وقف ضخ المياه من محطة علوك الأمر الذي ينذر بكارثة إنسانية في شمال شرقي سوريا

وتقع محطة علوك شرقي رأس العين وتقوم المحطة بتزويد مدينتي الحسكة وتل تمر وأريافهما بالمياه، وصولا إلى تخوم محافظة دير الزور، ناهيك عن مخيمات الهول والتوينا والعريشة، حيث يقطن عشرات الآلاف من السوريين والعراقيين والأجانب ممن كانوا يعيشون ضمن مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية قبل أن تنجح قوات سوريا الديمقراطية التي تقودها الوحدات الكردية في دحر التنظيم وإعلان هزيمته في مارس 2019.

وتعمدت تركيا منذ فبراير الماضي وقف ضخ المياه من المحطة عدة مرات، آخرها في 29 مارس، الأمر الذي ينذر بكارثة إنسانية في المنطقة خاصة مع انتشار فايروس كورونا داخل الأراضي السورية، وما يستوجبه ذلك من إجراءات وقائية صارمة تعتمد أساسا على النظافة.

ولم تسجّل الإدارة الذاتية، حتى الثلاثاء، أي إصابة بفايروس كورونا في مناطقها، إلا أن وزارة الصحة السورية أعلنت عن 10 حالات إصابة بينها حالتا وفاة، وسط تأكيد مصادر أخرى على أن عدد الحالات أعلى من ذلك بكثير.

وتحاول الإدارة الذاتية الكردية بالتعاون مع بعض المنظمات الإنسانية توفير بدائل لتزويد المنطقة بالمياه عبر استخدام صهاريج بيد أن ذلك غير كاف. وذكر تقرير صادر عن مجموعة تشرف على تأمين المياه والصرف الصحي في شمال شرق سوريا، أن نقل المياه بالصهاريج يوفر أقل من 50 في المئة من احتياجات السكان، فضلا عن كلفته الكبيرة.

وقال أحد عمال الإغاثة إن المياه المنقولة بالصهاريج أدنى جودة بكثير من المياه التي يتم ضخها، ما يؤثر على توافر مياه الشرب.

ودفع هذا الوضع منظمات حقوقية دولية على غرار "هيومن رايتس ووتش" إلى إطلاق صرخة استغاثة منتقدة "تقاعس السلطات التركية على ضمان إمدادات مياه كافية لمناطق سيطرة الأكراد في شمال شرق سوريا بما يضر بقدرة المنظمات الإنسانية على تجهيز المجتمعات الضعيفة لحمايتها، في ظل انتشار فايروس كورونا المسبب لوباء كوفيد- 19".

وقال مايكل بيج، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش، الثلاثاء، "في خضم وباء عالمي يثقل كاهل أنظمة حكم وبنى تحتية متطورة، تقطع السلطات التركية إمدادات المياه عن المناطق الأكثر ضعفا في سوريا"، مطالبا أنقرة "بذل جهدها لاستئناف إيصال المياه إلى تلك المجتمعات فورا".

وتقول السلطات المحلية والمنظمات الإنسانية في شمال شرق سوريا إنها تواجه عقبات هائلة أمام محاولاتها وضع خطة استباقية لمواجهة فايروس كورونا. لم تتمكن من جلب إمدادات إضافية إلى المنطقة بسبب إغلاق الحدود مع إقليم كردستان في العراق. كما أن إلغاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التفويض بمرور المساعدات عبر معبر اليعربية في يناير، بسبب تهديد روسيا باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد القرار بأكمله، أثر على الإمدادات.

وكانت "منظمة الصحة العالمية" تستخدم معبر اليعربية بشكل رئيسي لتزويد منطقة شمال شرق سوريا بالإمدادات.

وتحاول تركيا تحميل الإدارة الذاتية والنظام السوري مسؤولية الانقطاع المتكرر للمياه من خلال ادعاء مسؤوليها أن الجهات المسيطرة على محطتي المبروكة (بريف الحسكة الغربي) وسد تشرين (بريف حلب) لتوليد الطاقة الكهربائية، منعت وصول الكهرباء إلى محطة "علوك"، الأمر الذي ينفيه الأكراد مؤكدين أن محطة المبروكة التي يتقاسمون إدارتها مع الحكومة السورية لا تخدم محطة الضخ كما أن هناك كهرباء كافية لتشغيل محطة المياه.

ويعتقد على نطاق واسع أن إقدام تركيا والميليشيات السورية الموالية لها على وقف محطة "علوك" لتزويد مناطق السيطرة الكردية بالمياه الهدف المباشر منه هو ابتزاز الإدارة الذاتية ومحاولة إجبارها على إمداد مناطق سيطرتهم بالكهرباء.

ويرى محللون أن الأمر لا يتعلق فقط بمقايضة الأكراد الكهرباء مقابل المياه، بل المسألة تتجاوز ذلك إلى محاولة تعطيش السكان هناك وجعل المنطقة غير قابلة للحياة. ويلفت المحللون إلى العملية العسكرية الأولى التي أقدمت عليها تركيا داخل الأراضي السورية في العام 2016، والتي أطلقت عليها تسمية "درع الفرات" نسبة إلى نهر الفرات حيث كان الهدف منها الحيلولة دون سيطرة الوحدات الكردية على جرابلس التي تقع على الضفة الغربية من النهر.

وتعتبر تركيا أكراد سوريا تهديدا وجوديا بالنسبة لها، وتزعم وجود صلات لهم بحزب العمال الكردستاني الذي ينشط على أراضيها والذي خاض معها صراعا مريرا على مدى عقود في سياق محاولته تحقيق حلم إقامة حكم ذاتي. ويقول مسؤولون أكراد إن تركيا تعمد إلى خنقهم في وقت ينشغل المجتمع الدولي بمكافحة وباء كورونا، فهي إلى جانب تعمد قطع المياه عنهم في توقيت حساس، صعدت في الفترة الأخيرة من وتيرة قصفها لمناطقهم.

والأكراد الذين كانوا في صدارة الحرب على تنظيم الدولة الإسلامية والتي كلفتهم الآلاف من الضحايا في صفوفهم وما يزالون إلى الآن يتولون تأمين الحراسة للآلاف من متشددي التنظيم وعائلاتهم نيابة عن العالم، يحسّون بخذلان المجتمع الدولي لهم مجددا من خلال التغاضي عن الممارسات التركية، التي ترقى وفق وصف المنظمات الحقوقية لجرائم حرب.

وحذر مسؤول منظمة "هيومن رايتس ووتش" من أن "قطع السلطات التركية المياه عن شمال شرق سوريا يضر بالمدنيين، لكنه قد يتسبب أيضا في عواقب سلبية على تركيا نفسها. وأنه ثمة حاجة إلى تدابير صحة عامة تحترم الحقوق للتصدي لفايروس كورونا؛ فلن توقف الحدود وحدها انتشار الوباء".

وبلغت حصيلة الوفيات جرّاء كورونا في تركيا 168 مع تسجيل 10 آلاف و827 إصابة لكن تسري مخاوف من احتمال تدهور الوضع بشكل كبير.

وفاة نائب الرئيس السوري الأسبق عبدالحليم خدام في فرنسا

باريس – توفي عبدالحليم خدام، أحد أبرز الوجوه السياسية التي طبعت تاريخ سوريا الحديث، الثلاثاء عن عمر 88 عاما في فرنسا التي فر إليها عام 2005 بعد انشقاقه عن نظام الرئيس بشار الأسد.

وقال صلاح عياش، وهو سوري يعيش في المنفى ومقرب من خدام، إنه توفي الساعة الخامسة صباحا (الثالثة بتوقيت غرينتش) عقب إصابته بأزمة قلبية.

وعمل خدام لمدة 30 سنة في أعلى دوائر الدولة السورية في عهد الرئيس الراحل حافظ الأسد وابنه بشار الذي أصبح رئيسا عام 2000.

وحاول خدام أثناء تواجده في فرنسا القيام بدور في معارضة الأسد لكنه واجه صعوبات في كسب ثقة معارضين آخرين بسبب عمله على مدى عقود في حزب البعث الحاكم.

وبعد اندلاع الانتفاضة ضد حكم الأسد في 2011، قال إنه يتعين على السوريين حمل السلاح للدفاع عن أنفسهم ما لم يتدخل العالم لحمايتهم. واتهم خدام الأسد، الذي ينتمي للطائفة العلوية، بالتحريض على صراع طائفي.

وكان يُنظر لخدام، وهو سني من أسرة تنتمي إلى الطبقة المتوسطة من مدينة بانياس المطلة على البحر المتوسط، ذات يوم على أنه خليفة محتمل لحافظ الأسد. لكنه ساعد الأسد الابن على الوصول إلى السلطة عام 2000. ففي الأيام التي تلت وفاة حافظ الأسد، عمل خدام على إصدار مراسيم لترقية بشار إلى رتبة فريق وتوليه قيادة القوات المسلحة وهي خطوات مهمة على طريق توليه الرئاسة.

ومع إحكام بشار الأسد على السلطة تراجع دور خدام، ليتخذ قرارا عقب اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري بالانشقاق عن النظام.

وخلال وجوده في فرنسا، وجّه خدام انتقادات لفساد الحكومة في دمشق وفشلها في الإصلاح. وقال إن الأسد كان يهدد الحريري الأب على مدى شهور قبل اغتياله في عملية اتهمت فيها محكمة مدعومة من الأمم المتحدة في وقت لاحق أربعة من أعضاء حزب الله اللبناني.

وبدأ خدام العمل السياسي كمحافظ في القنيطرة وحماة ودمشق بعد صعود حزب البعث للسلطة عام 1963. وكان ذلك صعودا سريعا لرجل انضم للحزب في عمر 17 عاما وترقى في غضون أعوام إلى منصب سكرتير الحزب في دمشق ثم عضو في القيادة الإقليمية الحاكمة.

وتولى خدام، الذي درس المحاماة، منصب وزير الخارجية لمدة 14 عاما قبل أن يصبح نائبا للرئيس في 1984. ولعب لسنوات عدة دورا أيضا في صياغة السياسات السورية في لبنان.

حرب المواقع بين الحلفاء تحرج حزب الله

بيروت – كثفت قيادات حزب الله من إطلالاتها في الآونة الأخيرة، مستعرضة الخطوط العريضة التي يستوجب على الحكومة اللبنانية اتباعها، في ما بدا رسالة للداخل والخارج على أن الحزب هو صاحب القرار الأصلي والممسك بزمام السلطة.

وتعتبر أوساط سياسية لبنانية أن هذه الإطلالات المكثفة تعكس في واقع الأمر عمق أزمة الحزب، خاصة مع بروز مؤشرات عن إمكانية تفكك الائتلاف السياسي الذي يقوده، جراء حرب التموقع الدائرة بين أقطابه.

وأطل الثلاثاء نائب الأمين العام للحزب نعيم قاسم، مشيدا بالإجراءات الحكومية في معالجة القضايا الطارئة من قبيل مواجهة تفشي فايروس كورونا وخطواتها لتسهيل عودة المغتربين اللبنانيين، التي كان الأمين العام حسن نصرالله ألزم في آخر كلمة له السبت، الحكومة بضرورة الإسراع في حلها.

وفي سياق تبيان ما يستوجب فعله، حثّ نعيم قاسم حكومة حسان دياب على ضرورة أن تلتفت في قادم الأيام إلى المسألة التي تحتل أولوية وهي وضع خطة للإصلاح الاقتصادي، مهاجما الأصوات المنتقدة لها.

وتعالت في الأيام الأخيرة الانتقادات السياسية والشعبية لحكومة حسان دياب جراء إخفاقاتها في كبح التدهور الاقتصادي الحاصل، وعدم عرضها لخطة قابلة للحياة لمعالجة هذه الأزمة، منشغلة بالصراعات الدائرة بين مكونات ظهيرها السياسي حول ملفات كان يمكن أن تنتظر إلى حين حصول إجماع عليها على غرار ملف التعيينات في المؤسسة النقدية.

وقال نعيم قاسم "تم تشكيل الحكومة في ظروف صعبة ومعقدة، ونالت الثقة لإنقاذ البلد، وقد نجحت في مواجهة فايروس كورونا بخطوات متدرجة حكيمة وشجاعة، وهي تعمل لتسهيل عودة الراغبين من أبناء الوطن إلى وطنهم تحت سقف العودة الآمنة بكل مستلزماتها، وتعد خطة للمساعدات الاجتماعية للتخفيف من أزمة الناس المضاعفة بسببين: الوضع الاقتصادي، وفايروس كورونا".

واعتبر القيادي في حزب الله أن بداية "الحكومة الجيدة أزعجت ووترت المراهنين على إسقاطها، والذين أملهم أن تستمر بنشاط وتصميم في هذه الظروف الصعبة. ولكن يجب الالتفات إلى أن إنجاز خطة الاصلاح الاقتصادي والمالي والاجتماعي هو الأولوية، وقد عقدت الحكومة بلجانها اجتماعات كثيرة وأجرت مشاورات واسعة مع مختصين، وأصبح لديها سلة متنوعة من الأفكار، ونحن نعتبر أن الوقت قد حان لحسم الخيار وإقرار الحكومة للخطة الإصلاحية المتكاملة".

ويشكك كثيرون في ما إذا كانت الحكومة تملك أية استراتيجية لمواجهة الأزمة المالية والاقتصادية الخانقة خاصة مع نفور الدول الداعمة، ويتساءل بعضهم حول ما إذا كان حزب الله نفسه يملك خطة قابلة للتنفيذ في هذا الخصوص.

وتقول الأوساط السياسية إن عودة الحديث عن خطة إنقاذية للوضع الاقتصادي ليس سوى ذر رماد على العيون، خاصة بعد تسريبات تحدثت عن أن إعلان مثل هذه الخطة لن يكون قبل نهاية السنة الحالية.

سليمان فرنجية: إما منحي حصة من التعيينات أو الانسحاب من الحكومة

وتشير هذه الأوساط إلى أن الحزب يحاول من خلال عودة اهتمامه بالخطة الموعودة استعادة شعبيته المهزوزة داخل بيئته، فضلا عن رغبته في حرف الأنظار عما يواجهه تحالف 8 آذار من صراعات.

وأعلن زعيم تيار المردة سليمان فرنجية الثلاثاء، صراحة أنه سينسحب من الحكومة في حال لم تتم الاستجابة لمطالبه بشأن منحه حصة من التعيينات المالية المتوقع إقرارها في اجتماع مجلس الوزراء الخميس بقصر بعبدا.

وقال فرنجية في تصريحات صحافية "مطروح ستة مواقع مسيحية في التعيينات أي يحق لنا اثنان، وقد رشّحنا أسماء تتمتع بالكفاءة، أما إذا لم يتم اختيار اثنين من المرشحين الذين اقترحناهم فسنخرج من الحكومة".

وأضاف فرنجية "لو أن الحكومة تعتمد آلية معينة للتعيينات لكنا أول من التزم بذلك. لكن ما سيعتمد هو الاختيار على أساس المحسوبيات بدليل إلغاء الآلية وفي هذه الحال نحن نريد إسمين، ولا نزايد على أحد".

وردا على سؤال عن صحة ما تردد عن رفضه عقد لقاء مع رئيس التيار الوطني الحر النائب جبران باسيل، قال فرنجية "لا هو طلب ولا أنا بشوفو (أقابله)".

ويتهم تيار المردة التيار الوطني الحر بالسعي للاستئثار بالحصة المسيحية من التعيينات على مستوى نيابة حاكمية مصرف لبنان، ولجنة الرقابة المصرفية.

مصطفى علوش

ما فائدة الجدل في موضوع التعيينات ونحن تحت وطأة كورونا؟

وكانت العديد من القوى السياسية أبدت تحفظات على مسارعة الائتلاف السياسي القابض على السلطة في السير بتلك التعيينات، غافلا عن القضايا الجوهرية ومن بينها وضع الخطة الإصلاحية لإنعاش الاقتصاد، واحتواء فايروس كورونا الذي يزعم حزب الله أنه تم تحقيق نجاحات في مواجهة خطره، بيد أن أعداد الحالات المتزايدة يوميا تشي بعكس ذلك.

وتساءل عضو المكتب السياسي لتيار المستقبل مصطفى علوش الثلاثاء، عن "فائدة الجدل الحالي في موضوع التعيينات ونحن تحت وطأة فايروس كورونا".